

تقوم عليه المحسن صلاحيته المحامد والى كما رأينا لغة الله سبحانه وتعالى  
 الحكيم في هذا لطاف وألوان الترغيب والترهيب وقد تضمن في كتابه الحكيم  
 وتعالى بقوله قل لله الحجة البالغة فلو شاء الله لكان له حكمه لجوعته وأعدله لهم  
 بعينه بالبرهان ساقط إذ لا تسلم قسمة ذلك هذا بل لا بد له من العقل والتعريف  
 له من الملك الذي توفى الكلام فيها والألفاظ التي تبيته كما في النصف  
**هذه الحجة الثالثة** هي التي اعتمدها ابن الحاجب  
 وشرح كتابه في غير هذا كقولهم بله فزان يكون فعل  
 العبد كالإيمان مثلاً انزف من فعل الله تعالى كالشيطان **وهذه هي**  
**الشبهة التي** رجموا ابن خلدون عن الاعتزال من اجملها **ونظير**  
**هذه الحجة** ما قاله المشركون للبيهني التوكلون ما تفتلون وهو  
 المذلات وتوكلوا ما ابتعد الله عن عبده وهو المبتدأ قال الله تعالى وكذلك  
 جعلناكم امة في حق وانما جعلناهم الانس والجن بورج بعضهم الى بعض  
 زخرف القول غرورا ولو شاء الله لكان فعلهم فذمهم وما يفنون والتضغني  
 اليه اذ بلغ الذين لا يؤمنون بالآخرة ولم يوصوه وليتذروا ما هم  
 مغتفون اذ غير الله في حكايا وهو الذي انزل اليكم الكتاب مفضلاً  
**عنا هذا الحديث** الذي يحل في سباب النزول الى الحاكم واجب ذؤن  
 وغيرهما في حديثنا من عبس قال الخرج الطهرا في غيره من اربع تباري  
 قال لما نزلت ولانا كل امة الرئس اسم الله عليه اسلمت في ريش الفارس  
 ان خاصتها محمداً الفتي لولا ما نزع الله بيبك بيبك فهو خلال وما  
 خرج اسد شمشا من ذهب يعجب لم يستند فهو حرام فذلك هذه الآية وان  
 الشياطين ليجوزن الى اوليائهم ليحيا ذكروا في الشياطين من فارس والبيارق  
 فاستشرف بهاها هنا حجة عقليته فان دعوتهم هذه لا كثر فلهذا كبرته  
 يكون ختام هذا البحث وفتتاح الكلام في مسألة خلق الافعال لا هنا  
 تذكر في الناس وبينهم امواخاة وذكرا لها من صفات مسابيل الخلاف  
**وخبر** هذه الحجة ان فعل العبد غير محتمل فيه فلا بد من جعل المحسن  
 والخلق وانما الكلام المعتد به في حجة على العبد في هذا الفاعل بل ان المحسن  
 والخلق الملائك والبصير من القائلين بأنهم مسجودوا وعينهم ان لا يكون كلام

نقد جوي من قبل  
 عن المعتزلة

هذا  
 هو  
 الذي  
 هو  
 الذي  
 هو  
 الذي

العقود

العقود من اختصاصها من عند الجارية ثم وانما تتعرض نحن لها هنا الى  
 التي اوردوها على من قال ان المحسن والنسب لذات الفعل لان نزلت بطلان  
 وقد بينا في ما مضى ايضا ان لا يقول بها أحد وان تحقيق ذلك له الذي اذ بين  
 يعود الى كلام البصريين بيانا واضحا لم يبق اليه والحمد لله **فقد**  
**بين** ان هذه الحجة مثبتة عن ان العبد غير محتمل  
 في فعله وانما الاختيار فيه لا يتصرف بحسن ولا فيج والتفان في فاقية  
**ففي الكلام في الاولى** قالوا في بيانها لو كان العبد مختارا لفعله لكان  
 انما ان يوجه المخرج او المخرج او ان وجه المخرج فهو تخصيص من دون  
 تخصيص باطل بانفاق العقول وان كان المخرج فهو اما اختياره من فعل  
 العبد او اضطراري من قبل الله تعالى وهو اولى من التسلسل والتوكل  
 والثاني بله منه الاضطراري لا يجزي بمحض المخرج انما ان يجعل الفعل  
 اولاً ان وجب فهو الاضطراري وان لم يجز تبين ان المخرج لم يمتد وانما  
 خلاف الموضع وان قلنا ايضا يحتاج المخرج لزمه التمسك والتسلسل  
**واستعظم هذه الحجة** الامامة الرازي وقال الواجب مع البطالان  
 لم يتخلصوا من هذا القدر بل بالقول بالجهل وبالزام التخصيص من غير تخصيص  
 وسباب اثبات الصانع المختار ذلك هذا للفظ في نفسه في ارباب شيوخ  
 المفسرة وما زال في وفي سائر كتبهم في شرحه وتبنيته وهو لغيره غير  
 جدير بل في فائده في غاية السقوط كما سنده من عليه لان مغوئته استعتمد  
**وقد ذكر** البيهقي ان اصل هذا الطريق لا شعوري وحكي  
 ابطاله من صاحب التوضيح الكلام فيه طول كما ذكرناه اوضح منه ووضح انما  
 انه تعالى فنقول **الكلام** في هذه الحجة لا يتبين الا بوجه اطالته وهو  
 يستدعي التخصيص لا يجب من ذلك لجهة الامتحان فثبت هذا اللسان وفهمه  
 قول غيره **فقد رسم فيه مسائل المشاء الاولى** هل لا بد في  
 القادر من مخرج خارج عن اختياره عن كون مخرجاً وانما الاختيار ارب  
 ابقاعه الفعل مختاراً **الخلف** في ذلك والحجة انه لا يحتاج بالذات ولا  
 يرد منه لشع الاضطراري او عادة على ما ياتي في تفسير السادة وتوضيح الكلام  
 ان ذكراً بالقادر من ان يفعل ومن لا يفعل ومعهم هذا التمسك الذي هو